.

**مذكرة إخبارية حول الوضعية الاقتصادية**

**خلال الفصل الأول من سنة 2021**

**أظهرت نتائج الحسابات الوطنية أن النمو الاقتصادي الوطني بلغ 1% خلال الفصل الاول من سنة 2021 عوض 0,9% خلال نفس الفترة من سنة 2020. ويعزى هذا النمو إلى الارتفاع القوي للنشاط الفلاحي بنسبة 20,5% وانكماش الأنشطة غير الفلاحية بنسبة 1,4%.**

**وشكـل الطلب الداخلي قاطرة للنمو الاقتصادي في سياق التحكم في التضخم وتحسن في الحاجة لتمويل الاقتصاد الوطني.**

**نمو اقتصادي مدعم بالنشاط الفلاحي**

ارتفعت **القيمة المضافة للقطاع الاولي** بالحجم، مصححة من التغيرات الموسمية، بنسبة 18,7% في الفصل الاول من سنة 2021 بعد انخفاض قدره4,3% خلال نفس الفصل من السنة الماضية. ويعزى هذا، إلى ارتفاع القيمة المضافة لأنشطة القطاع الفلاحي بنسبة 20,5% عوض انخفاض نسبته 5,9% سنة من قبل، وأنشطة الصيد البحري بنسبة 1,0% عوض 11,6%.

و سجلت **القيمة المضافة للقطاع الثانوي،** بدورها، نموا بنسبة1,5% عوض 1,8% نفس الفصل من السنة الماضية. وذلك نتيجة تحسن القيم المضافة ل:

* الصناعات الاستخراجية بنسبة 5,2% عوض انخفاض بنسبة 0,5%؛
* الصناعات التحويلية بنسبة 1,6% نفس المعدل المسجل السنة الماضية؛
* الماء والكهرباء بنسبة 0٫6% عوض انخفاض بنسبة 2٫6%؛
* البناء والأشغال العمومية بنسبة 0٫2% عوض ارتفاع بنسبة 5٫8%.

ومن جهتها، انكمشت **القيمة المضافة للقطاع الثالثي** بنسبة2,9% خلال الفصل الأول من سنة 2021 بعد أن سجلت نموا نسبته1,5% نفس الفصل من السنة الماضية. وكان هذا الانخفاض نتيجة التأثير المشترك لتراجع القيم المضافة ل:

* الفنادق والمطاعم بنسبة 50٫3% عوض انخفاض بنسبة 7,6%؛
* النقل بنسبة 10٫9% بدل انخفاض بنسبة 8٫2%؛
* البريد والمواصلات بنسبة 4% مقابل استقرار؛
* الخدمات المالية والتأمينية 3٫2% بدل ارتفاع بنسبة 1%؛
* التجارة 0٫5% بدل ارتفاع بنسبة 0٫6%؛

 وإلى ارتفاع أنشطة:

* الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية والضمان الاجتماعي بنسبة 2٫1% عوض 4٫6%؛
* التعليم، الصحة والعمل الاجتماعي بنسبة 1% عوض 0٫8%؛
* الخدمات المقدمة للأسر والمقاولات بنسبة 0٫6% عوض 6٫3%.

 في المجموع، عرفت **القيمة المضافة غير الفلاحية** انخفاضا بنسبة1,4% خلال الفصل الأول من سنة 2021 عوض ارتفاع بنسبة 1,7% نفس الفترة من السنة الماضية.

وفي هذه الظروف، ومع انخفاض للضرائب على المنتوجات صافية من الاعانات بنسبة 0٫4%، سجل **الناتج الداخلي الإجمالي بالحجم** خلال الفصل الاول من سنة 2021 ارتفاعا نسبته 1% عوض 0,9% السنة الماضية.

 وبالأسعار الجارية، عرف الناتج الداخلي الإجماليارتفاعابلغ 1,8% خلال الفصل الاول من سنة 2021، مما نتج عنه زيادة في المستوى العام للأسعار بنسبة 0,8% مقابل 0٫7% السنة الماضية.

**نمو مدعم بالطلب الداخلي ومقيد بالمبادلات الخارجية**

* **طلب داخلي في ارتفاع**

ارتفع الطلب الداخلي بنسبة 3,5% خلال الفصل الاول من سنة 2021 عوض 0,1% نفس الفترة من سنة 2020، مساهما في النمو الاقتصادي ب 3,8 نقطة عوض 0,2 نقطة.

 وفي هذا الاطار، ارتفعت نفقات الاستهلاك النهائي للأسر بنسبة 2,4% بدل 5,8% مساهمة في النمو ب 1,5 نقطة مقابل 3,4 نقطة. وبدورها، سجلت نفقات الاستهلاك النهائي للإدارات العمومية ارتفاعا بنسبة 6,2% عوض 3,6% مساهمة ب 1,3 نقطة في النمو مقابل 0,7 نقطة.

كما سجل، بدوره، إجمالي الاستثمار( إجمالي تكوين رأس المال الثابت وتغير المخزون (ارتفاعا بلغ 4٫1% مقابل انخفاض بنسبة 13٫2% بمساهمة في النمو بلغت نقطة واحدة بدل مساهمة سلبية ب 4 نقط خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

* **مساهمة سلبية للمبادلات الخارجية**

في المقابل، ساهمت المبادلات الخارجية للسلع والخدمات مساهمة سلبية في النمو بلغت 2٫8 نقطة عوض مساهمة إيجابية قدرها 0٫7 نقطة خلال نفس الفصل من السنة الماضية.

و سجلت الصادرات تراجعا بنسبة 10٫8% خلال الفصل الأول من سنة 2021 بدل انخفاض بنسبة 4% مع مساهمة سلبية في النمو ب 3٫9 نقطة عوض مساهمة سلبية ب 1٫6 نقطة. ومن جهتها، تراجعت الواردات من السلع والخدمات بنسبة 2٫5% عوض انخفاض بنسبة 4٫7% مع مساهمة إيجابية قدرها 1٫1 نقطة مقابل مساهمة قدرها 2٫3 نقطة سنة من قبل.

 **تحسن الحاجة إلى تمويل الاقتصاد**

مع ارتفاع الناتج الداخلي الإجمالي بالقيمةبنسبة 1,8% عوض 1,6% وارتفاع صافي الدخول المتأتية من بقية العالم بنسبة 86,4% عوض انخفاض بنسبة 17%، تطور إجمالي الدخل الوطني المتاح بنسبة 4,7% بدل 0,8% خلال الفصل الأول من سنة 2020.

وأخدا بالاعتبار ارتفاع الاستهلاك النهائي الوطني بالأسعار الجارية بنسبة 3,7% مقابل 5,4% المسجل سنة من قبل، فقد استقر الادخار الوطني في 26,1% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 24,6%.

ومثل إجمالي الاستثمار نسبة 30,5% من الناتج الداخلي الإجمالي عوض 29,7% خلال نفس الفصل من السنة الماضية، وعرفت الحاجة إلى تمويل الاقتصاد الوطني انخفاضا طفيفا منتقلة من 5,1% من الناتج الداخلي الإجمالي إلى 4,4%.

وتوجد رفقته الجداول المتعلقة بنتائج الحسابات الوطنية للفصل الاول من سنة 2021:

